

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مقلدة)
دولة الكويت
البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017
تحت
تقرير مراقب الحسابات المنتقل

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مقلدة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل

صفحة

3	بيان المركز المالي
4	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية

19 - 7

إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مجموعة الأنظمة الهندسية - ش.م.ك. (مقدمة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية**الرأي**

لقد دققنا البيانات المالية لشركة مجموعة الأنظمة الهندسية - ش.م.ك. (مقدمة) ، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 ، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا ، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المالية ، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2017 ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداع الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أثنا مستقلون عن الشركة وفقاً لمطالبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية المحاسبية، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، كافية وملائمة لكون أساساً في إبداع رأينا.

تأكيد أمر

نود أن نشير إلى الإيضاح رقم (4) حول البيانات المالية وهذا لا يعد تحفظاً على رأينا .

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسئولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية والأخلاص عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبية، ما لم يكن بنيه الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف انشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك .

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسئولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للشركة .

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية بكل ، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائمًا بكشف الأخطاء المالية في حالة وجودها، إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية المستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكلجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، تقوم بمارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أنشأ نقوم وبالتالي :

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المالية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملازمة لتتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المالية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذففات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الشركة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهري حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتقطيم والفوبي، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المختلط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفت إنتباها أثناء عملية التدقيق.
- كما بذلنا جهوداً كبيرة لتقديم التقارير المالية المدققة بحسب المعايير المحاسبية الدولية، وذلك في إطار التزامنا بمتطلبات أخلاقيه المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا ، أو حيثما وجدت ، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك ، أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ، ولانحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليها وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة ، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا وأن الشركة تمسك حسابات منتظمة ، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة . وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ، مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ، ولانحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة علينا أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

د. شعيب عبدالله سعيد
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البرزنجي وشركاه

دولة الكويت
1 فبراير 2018

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مقلة)
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

<u>2016</u>	<u>2017</u>	<u>إيضاح</u>	<u>الموجودات</u>
863,841	727,331		<u>الموجودات المتداولة :</u>
51,942	52,601	3	نقد لدى البنك
776,908	1,092,735	4	وديعة لأجل
<u>1,692,691</u>	<u>1,872,667</u>		دينون وأرصدة مدينة أخرى
			<u>مجموع الموجودات المتداولة</u>
2,500	-	5	<u>الموجودات غير المتداولة :</u>
3,701	33,734	6	استئجار في شركة زميلة
6,201	33,734		ممتلكات ومعدات
<u>1,698,892</u>	<u>1,906,401</u>		<u>مجموع الموجودات غير المتداولة</u>
			<u>مجموع الموجودات</u>
			<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>
25,052	57,527	7	<u>المطلوبات المتداولة :</u>
<u>25,052</u>	<u>57,527</u>		دالنون وأرصدة دانة أخرى
			<u>مجموع المطلوبات المتداولة</u>
28,625	69,495	8	<u>المطلوبات غير المتداولة :</u>
28,625	69,495		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
<u>53,677</u>	<u>127,022</u>		<u>مجموع المطلوبات غير المتداولة</u>
			<u>مجموع المطلوبات</u>
1,000,000	1,000,000	9	<u>حقوق الملكية :</u>
500,000	500,000		رأس المال
70,344	83,882	10	علاوة إصدار
70,344	83,882	11	احتياطي إيجاري
4,527	111,615		احتياطي إختياري
<u>1,645,215</u>	<u>1,779,379</u>		أرباح مرحلة
<u>1,698,892</u>	<u>1,906,401</u>		<u>مجموع حقوق الملكية</u>
			<u>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</u>

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (20) تشكل جزءاً من البيانات المالية


نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي
أحمد بدر العبدلي

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية

شركة مساهمة كويتية (مملوكة)

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	إيضاح	
114,978	313,046	12	إيرادات التشغيل
(93,592)	(177,324)	13	تكاليف التشغيل
21,386	135,722	-	مجمل الربح
(241,524)	(313,879)	14	مصاريف عمومية وإدارية
(2,636)	(2,275)	6	استهلاك
225,071	315,099	(ب) 4	مخصص لم يعد له ضرورة
2,297	134,667		ربح التشغيل
493	659		أرباح وديعة
-	56		إيرادات أخرى
2,790	135,382		ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(25)	(1,218)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
2,765	134,164		صافي ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر للسنة
2,765	134,164		مجموع الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (20) تشكل جزءاً من البيانات المالية

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
 شركة مساهمة كويتية (مملوكة)
 بيان التغيرات في حقوق الملكية
 للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017
 (جنيه الصيانى بالدينار الكويتى)

الرصيد في 31 ديسمبر 2015	مجموع الدخل الشامل للسنة	رأس المال	علاوة إصدار	إيجاطى إنجارى	إيجاطى إنجلزى	أرباح مرحلة	مجموع حقوق الملكية
		500,000	1,000,000	70,065	70,065	2,320	1,642,450
المحول إلى الاحتياطيات	مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	2,765	2,765
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	مجموع الدخل الشامل للسنة	500,000	1,000,000	279	279	(558)	-
المحول إلى الاحتياطيات	المحول إلى الاحتياطيات	-	-	70,344	70,344	4,527	1,645,215
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	المحول إلى الاحتياطيات	500,000	1,000,000	13,538	13,538	134,164	134,164
		500,000	1,000,000	83,882	83,882	111,615	1,779,379

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (20) تشكل جزءاً من البيانات المالية.

شركة مجموعة الأنظمة الهندسية
شركة مساهمة كويتية (مملوكة)
بيان التدفقات النقدية
لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2016	2017	
2,790	135,382	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
2,636	2,275	تسويات : استهلاك
(225,071)	(315,099)	مخصص لم يعد له ضرورة
8,461	43,529	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
(493)	(659)	أرباح وديعة
<u>(211,677)</u>	<u>(134,572)</u>	
(144,136)	(728)	التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
555	31,282	مدينون وارصدة مدينة أخرى
<u>(355,258)</u>	<u>(104,018)</u>	داللون وارصدة دائنة أخرى
-	(2,659)	النق المستخدم في العمليات
(26)	(25)	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة
<u>(355,284)</u>	<u>(106,702)</u>	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة
(493)	(659)	صافي النق المستخدم في الأنشطة التشغيلية
(1,590)	(32,308)	
(2,500)	-	
-	2,500	
493	659	
<u>(4,090)</u>	<u>(29,808)</u>	
(359,374)	(136,510)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
1,223,215	863,841	صافي الحركة على وديعة لأجل
<u>863,841</u>	<u>727,331</u>	المدفوع لإضافات على ممتلكات ومعدات
		المدفوع لاستثمار في شركة زميلة
		المحصل من بيع شركة زميلة
		أرباح وديعة مستلمة
		صافي النق المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		صافي النقص في نقد لدى البنوك
		نقد لدى البنوك في بداية السنة
		نقد لدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (20) تشكل جزءاً من البيانات المالية

1- تأسيس ونشاط الشركة
إن شركة مجموعة الأنظمة الهندسية - ش.م.ك. (مقلة) هي شركة مساهمة كويتية (مقلة) مسجلة في دولة الكويت . تم تأسيس الشركة بموجب عقد تأسيس رقم 1850 / جلد 1 والمؤرخ في 20 يونيو 1999 .

ان الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة من أجلها هي كما يلي :

- 1 - إدارة المشاريع الهندسية والانتاجية .
- 2 - أعمال حساب الكهرباء .
- 3 - أعمال معالج الأرضي والتصوير الجوي .
- 4 - أعمال التفتيش والفحوص على المباني والمعابر لتقديرها من الناحية الفنية .
- 5 - إجراء الاختبارات اللازمة لفحص التربة والمواد .
- 6 - الدراسات والبحوث والاستشارات الخاصة باعمال الهندسة والإنشاء .
- 7 - أعمال التحكيم وإثبات حالات التضليل في النزاعات الناشئة بين الأطراف المتعاقدة والمتخاضمة في مجال الهندسة والإنشاء .
- 8 - التدريب في مجال علوم الهندسة التطبيقية والإدارية .
- 9 - المقاولات في مجال أعمال الشركة .
- 10- إدارة المرافق والمعابر الخاصة وال العامة .
- 11- إدارة مشاريع البنية التحتية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية والتجارية والصناعية والمرافق بنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) .
- 12- استشارات إدارية واقتصادية على أن توفر الشروط المطلوبة فيمن يزاول هذه المهنة .

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشتراك بأى وجه مع البيانات التي تزاول أعمالاً ثانوية بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه البيانات أو أن تلحقها بها .

إن الشركة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 77894 بتاريخ 24 يوليو 1999 .

إن عنوان الشركة المسجل هو صندوق بريد رقم 5336 ، الصفة 13054 ، دولة الكويت .

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 1 فبراير 2018 . وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة . إن الجمعية العامة السنوية لمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها .

2- السياسات المحاسبية الهامة
تم اعداد البيانات المالية من قبل مجلس ادارة الشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أنس الاعداد :
 يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة ، ويتم اعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية .
 تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادلة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .
 إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة (إجراء بعض الأراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة) . لقد تم الإفصاح عن الأراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (مس) .

المعايير والتفسيرات الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية معادلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2017 المتعلقة بالشركة وبيانها كالتالي :

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) - مبادرة الإصلاحات
إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 ، تتطلب من المنشآت تقديم إصلاحات تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقدير التغيرات في المخلويات الناشئة من أنشطة التمويل ، بما في ذلك التغيرات التشريعية والغير تشريعية .

لم يكن لتطبيق تلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية .

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) - الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء
يسري هذا المعيار على القرارات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت واحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) - عقود الإنشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) - برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) - اتفاقيات إنشاء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) - الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) - إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (مع مبدأ أساسى يستند إلى نموذج من خمس خطوات)، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى. كما توفر متطلباتها مونجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدّد مجموعة شاملة من متطلبات الإنصاح المتعلقة بالطبيعة، المدى والتوقيت وكذلك أي عدم تأكّل للإيرادات والتتفاقات التقديمة المتعلقة بها مع العملاء.

توقع إدارة الشركة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ضمن البيانات المالية للشركة عندما يصبح إلزامياً وتتوسيء استخدام طريقة الأثر الرجعي للتحويل حيث ستقوم الشركة بالاعتراض بالآخر التراكمي للتطبيق المبني لهذا المعيار كتسوية على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة ولن ينتج عنها إعادة تعديل معلومات المقارنة.

بناء على المعالجة المحاسبية الحالية لمصادر الإيرادات الرئيسية للشركة ، إيضاح رقم (2 - ط) ، لا تتوقع الإدارة أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف ينتج عنه تأثير مادي على المركز المالي للشركة وأداءها المالي، بعيداً عن تقديم إضاحات أكثر شمولاً حول معاملات الإيرادات للشركة .

ومع ذلك، ويُحيط أن الإدارة ما تزال في طور تحديد التأثير الكامل لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على البيانات المالية للشركة ، إنه ليس من العملي تقديم تقدیرات مالية معقولة حول الأثر حتى تقوم الإدارة بإكمال المراجعة التفصيلية.

إن تلك المعايير لا يتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية .

ب - الأدوات المالية :

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية . يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات .

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمحضوف أو إيراد . إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية فيما يخصها على حقوق الملكية . يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتقوی السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد .

تضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد لدى البنك ، الوديعة لأجل ، المدينين والدائنين .

الموجودات المالية :

1- المدينون :
يمثل رصيد المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي ، ويتم الاعتراف بهما بالدينين بالقيمة العادلة وتقاوم فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لاقضاً مخصص الإنخفاض في القيمة . يتم احتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكون الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض الدين للإفلاس أو إعادة البيكالة المالية أو عدم الانتظام في السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية التقديرية المستقبلية المتوقعة مخصوصة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين ، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين ، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبته يدرج من خلال بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر .

٦- المطلوبات المالية

-1

يعتبر رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين . يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي . يتم إدراج الدائنين التجاريين ميدانياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي . يتم تصنيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (او ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول) . وبخلاف ذلك ، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة .

ج - الشركات الزميلة :

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للشركة تأثير جوهري عليها ، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتغطية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات . وفقاً لطريقة حقوق الملكية ، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز الصالحي بالكلفة المعدلة باثر آية تغيرات لاحقة ل التاريخ الإقتاء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري ، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محظوظ بها لغرض البيع ، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحظوظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم الشركة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر ، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

توقف الشركة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة الشركة بها (متضمنة آية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار الشركة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على الشركة الالتزام تجاه الشركة الزميلة أو قامـت باـية مدفوعـات تـيـاـة عنـهـا.

يتم إستبعـاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملـات مع الشرـكات الزـمـيلـة مقابلـ الاستـثـمارـ فيـ الشـرـكـةـ الزـمـيلـةـ.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتاء عن حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والإلتزامات المحتملة المعترـفـ بيـاـ للـشـرـكـةـ الزـمـيلـةـ كماـ فيـ تـارـيخـ عـلـيـةـ الإـقـتـاءـ يتمـ الإـعـتـراـفـ بـهـاـ كـشـهـرـةـ . وـتـظـهـرـ الشـهـرـةـ كـجزـءـ مـنـ الـقـيمـةـ الدـافـرـيـةـ لـلـاسـتـثـمـارـ فيـ الشـرـكـاتـ الزـمـيلـةـ حيثـ يـقـيمـهاـ كـجزـءـ مـنـ الـاسـتـثـمـارـ لـتـحـدـيدـ آـيـ إـنـخـفـاضـ فـيـ قـيـمـتـهـ . إـذـ كـانـ تـكـلـفـةـ إـقـتـاءـ أـقـلـ مـنـ حـصـةـ الشـرـكـةـ مـنـ صـافـيـ الـقـيمـةـ العـادـلـةـ لـلـمـوـجـودـاتـ وـالـمـطـلـوبـاتـ المـحدـدـةـ وـالـإـلـزـامـاتـ الـمحـتـمـلـةـ ؛ يـتمـ إـدـرـاجـ الفـرقـ مـبـاشـرـةـ ضـسـنـ بـيـانـ الـأـرـبـاحـ أوـ الـخـسـارـاتـ الـمـجمـعـ . يـتمـ إـدـرـاجـ آـيـ عـكـسـ لـإـنـخـفـاضـ فـيـ الـقـيـمـةـ إـلـىـ الـحدـ الـذـيـ تـرـيدـ يـهـ لـاحـقـاـ الـقـيـمـةـ الـقـابـلـةـ لـلـاسـتـرـدـادـ لـلـاسـتـثـمـارـ .

تحدد الشركة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وذلك بتطبيق مطالبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وتحديد إذا ما كان ضرورياً ، الإعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار فإذا ما وجد ذلك الدليل ، فيتم اختيار انخفاض في القيمة ل الكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم الشركة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع . يتم إدراج أي عكس لانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار .

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة ، تقوم الشركة بقياس وقيد آية استثمارات محظوظ بها بالقيمة العادلة . إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحظوظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر .

د - الممتلكات والمعدات :

تضمن التكلفة العينية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بايصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل . يتم عادة إدراج المصاريـفـ المـتـكـبـدةـ بعدـ تـشـغـيلـ المـمـتـلـكـاتـ وـالـمـعـدـاتـ ، مـثـلـ الإـسـلـاحـاتـ وـالـصـيـانتـ وـالـفـحـصـ فيـ بـيـانـ الـأـرـبـاحـ أوـ الـخـسـارـاتـ وـالـدـخـلـ الشـامـلـ الـآـخـرـ فيـ الـفـرـقـ الـتـيـ يـتمـ تـكـبـدـ هـذـهـ الـمـصـاريـفـ فـيـهـاـ . فـيـ الـحـالـاتـ الـتـيـ يـظـهـرـ فـيـهـاـ بـوـضـوـعـ آـيـ مـصـاريـفـ قـدـ اـنـتـدـبـ إـلـىـ زـيـادـةـ فـيـ النـاـفـعـ الـإـقـصـادـيـةـ الـمـسـتـقـلـةـ الـمـتـقـوـعـ الـحـصـولـ عـلـيـهـاـ مـنـ إـسـتـخـدـامـ إـحـدـىـ الـمـمـتـلـكـاتـ وـالـمـعـدـاتـ إـلـىـ حدـ أـعـلـىـ مـنـ مـعـيـارـ الـأـدـاءـ الـمـحدـدـ اـسـنـاسـ ، فـإـنـهـ يـتمـ رـسـلـةـ هـذـهـ الـمـصـاريـفـ كـتـكـالـفـ إـضـافـيـةـ عـلـىـ الـمـمـتـلـكـاتـ وـالـمـعـدـاتـ .

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخصائص الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة ، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى .

يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المترقبة لبند الممتلكات والمعدات والمقدمة بخمس سنوات .

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتلقان مع نمط المنافع الاقتصادية المترقبة من بند الممتلكات والمعدات .

يتم إلغاء الاعتراف بينواد الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنقاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

هـ - إنخفاض قيمة الموجودات :

في نهاية الفترة المالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات . إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة ، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد ، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة ، أيهما أعلى . يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب . يجب أن يعكس سعر الخصم تغيرات السوق الحالية لقيمة الزمنية للتغور والمخاطر المتعلقة بالأصل .

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل ، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم .

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا ، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد . يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بالية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة . يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسارة الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم .

و - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين . إن هذا الالتزام غير المعمول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي .

ز - رأس المال :

تحتفظ الأسهم العادي حقوق ملكية . إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصوصة من البالغ المحصلة .

ح - علاوة الإصدار :

تتمثل علاوة الأصدار في زيادة قيمة النقد المحصل عند إصدار الأسهم عن القيمة الاسمية للأسمدة المصدرة . إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون .

ط - تحقق الإيراد :

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة .

تقوم الشركة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوقة بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكيد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوقة بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع . تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حدة .

تقديم الخدمات

يتم تتحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

عقود المقاولات

يتم تتحقق إيرادات عقود المقاولات على أساس نسبة الإنجاز ، ويتم احتساب نسبة الإنجاز بناء على نسبة تكاليف الأعمال المنجزة على العقد حتى تاريخ إجمالي التكاليف المقدرة للعقد ، ويتم التتحقق من الأرباح فقط عندما يصل العقد إلى تلك المرحلة التي يمكن عندها تقدير الأرباح النهائية بدرجة معقولة . وتتوارد المطالبات ، الأوامر التغیرية ودفعات الحواجز للعقد في الإعتبار لغرض احتساب أرباح العقد عند اعتماد صاحب العقد لها ، كما يتم الإعتراف بالخسائر المتوقعة للعقد بالكامل فور تبين حدوثها . عندما لا يكون من الممكن تقدير العائد من عقود المقاولات بصورة معقولة ، فإنه يتم التتحقق من الإيراد إلى المدى الذي تم تحمله من تكاليف العقد والتي من المرجح أن تكون قابلة للاسترداد . إن تكاليف العقود يتم الإعتراف بها كمصاروف في الفترة التي تم تكبدها فيها .

أرباح الوديعة

تحسب أرباح الوديعة ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية .

أرباح بيع الاستثمارات

تنقسم أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع .

الإيرادات والمصاريف الأخرى

يتم تتحقق الإيرادات والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق .

ي - المخصصات :

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة الالتزام قانوني حالياً أو محتملاً ، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح أنه يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالياً . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد ملائماً ، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام . لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية .

ك - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي :

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة وبعد استبعاد المحول إلى الاحتياطي الإجاري وأى خسائر متراكمة .

ل - الزكاة :

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له . لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ، لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه .

م - العملات الأجنبية :

تقدر المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات . ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطابقون النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ . أما البنود غير النقية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البند غير النقية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكاليف التاريخية لا يعاد تحويلها .

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقية ومن إعادة تحويل البنود النقية في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة .

ن - الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة . وبخلاف ذلك ، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً .

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً .

من الآراء والتغيرات والافتراضات المحاسبية البالمة :

ان الشركة تقوم ببعض الآراء والتغيرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتغيرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

ا - الآراء :

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبنية في إيضاح رقم (2) ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية .

1- تحقق الإيرادات :

يتم تتحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للشركة ، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة فيما يلي . إن تحديد خصائص تحقيق الإيرادات كما هو منكور في معيار المحاسبة الدولي رقم (18) يتطلب آراء هامة .

2- تحديد تكاليف العقود :

إن تحديد التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد معين أو الخاصة بأشطة العقد بشكل عام يتطلب آراء هامة. إن تحديد تكاليف العقود لها تأثير هام على تتحقق الإيرادات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل، تتبع الشركة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 11 لتحديد تكاليف العقود وتحقق الإيرادات.

3- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها :

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المديفين تتضمن آراء هامة.

ب - التقديرات والافتراضات :

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتغيرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية لقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- عقود المقاولات :

يتم التتحقق من إيرادات عقود المقاولات وفقاً لطريقة نسبة الإنجاز المحاسبية ، ويتم احتساب نسبة الإنجاز بناء على نسبة تكاليف الأعمال المنجزة على العقد حتى تاريخه لإجمالي التكاليف المقدرة لكل عقد على حده. إن تتحقق الإيرادات على أساس الخصائص المذكورة أعلاه ينبغي أن يتوافق مع الأعمال الفعلية المنجزة. إن تحديد التكاليف القدرة لإكمال العقد وتطبيق طريقة نسبة الإنجاز تتضمن تقديرات. إن التكاليف والإيرادات المقدرة يجب أن تأخذ في الاعتبار المطالبات والتغيرات المتعلقة بالعقد.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها :

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبها يتضمن تحاليل تقديرات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيف الدين تتحمّل لموافقة الإدارة.

3- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية :
إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد . والذى يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحثة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تغذير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التفقات التقنية . تتشكل تلك التفقات التقنية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة ، والتي لا تتضمن انشطة إعادة البيع التي لم تلتزم الشركة بها بعد ، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل . إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التفقات التقنية وكذلك التفقات التقنية المستقبلية ومعدل التموي المستخدم لأغراض الاستقرار.

3- وديعة لاجل بلغ معدل العائد الفعلي على الوديعة لأجل 1.75% كما في 31 ديسمبر 2016 - 1.05% (2016 - 2017) سنويا . تستحق هذه الوديعة بمعدل 181 يوم كما في 31 ديسمبر 2017 (2016 : 181 يوم) .

إن هذه الوديعة محجوزة لدى أحد البنوك المحلية مقابل إصدار خطابات ضمان - ايضاح (19 - ا) .

4- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2016	2017	
916,545	978,806	مدينون تجاريون (ا)
(315,099)	-	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)
601,446	978,806	مدينون موظفون
2,910	8,621	مصاريف مدفوعة مقدما
31,777	12,042	غطاءات خطابات ضمان
3,430	22,645	تأمينات مستردة
137,345	70,621	
776,908	1,092,735	

يتضمن بند مدينون تجاريون مبلغ 900,283 ديناراً كويتياً كما في 31 ديسمبر 2017 (2016 - 900,283 ديناراً كويتياً) يتعلق بذمة الإدارة العامة للجمارك ويوجد خلاف مع الإدارة العامة للجمارك حول فواتير هذه الذمم . وقد قامت إدارة الشركة برفع دعوى قضائية برقم (1406 / 2012 / إداري / 4) ضد الإدارة العامة للجمارك للمطالبة بالأتعاب المستحقة لها اعتباراً من 1 نوفمبر 2010 حتى 29 فبراير 2012 .

وقد حكمت المحكمة بتاريخ 8 مايو 2016 ، بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بالازام الإدارية للجمارك بأن تؤدي إلى الشركة مبلغ وقدره 900,283 ديناراً كويتياً قيمة مستحقاتها عن الفترة من 1 نوفمبر 2010 حتى 29 فبراير 2012 والفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً اعتباراً من تاريخ الاستحقاق الحالى في 1 مارس 2012 وحتى تمام السداد ، استناداً إلى تقرير اللجنة الثلاثية التي تم تدبيها من إدارة الخبراء بوزارة العدل رقم 8119 / 2014 بتاريخ 7 مايو 2015 . لم تقم الشركة بقيد مبلغ الفوائد القانونية المذكورة أعلاه في سجلاتها كما في 31 ديسمبر 2017 وتم الإفصاح عنها ضمن الموجودات المحتملة في ايضاح (19 - ب) .

وقد طعنت الإدارة العامة للجمارك بالإستئناف على الحكم السابق ، وبتاريخ 12 يونيو 2017 حكمت محكمة الاستئناف في الدعوى رقم (1406 / 2012 / إداري / 4) المستأنفة برقم (1584 / 2016 / إداري / 6) بقبول الاستئناف شكلاً وبرفضه موضوعاً و بتاليه الحكم المستأنف ، وبتاريخ 5 يوليو 2017 صدر كتاب من إدارة التنفيذ بوزارة العدل إلى الإدارة العامة للجمارك بأن الحكم آنف الذكر نهائي وواجب النفاذ .

(ا) **مدينون تجاريين**
إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة ، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم .
إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي :

المجموع	منخفضة القيمة	تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		لم يتاخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	أقل من 90 يوم	2017
		من 90 إلى 365 يوم	أكثر من 365 يوم			
978,806	-	900,283	50,142	28,381	28,381	2017
916,545	315,099	585,184	-	16,262	16,262	2016

(ب) **مخصص ديون مشكوك في تحصيلها**
إن حركة مخصص ديون مشكوك في تحصيلها هي كما يلي :

2016	2017	الرصيد في بداية السنة
540,170	315,099	مخصص لم يعد له ضرورة
(225,071)	(315,099)	الرصيد في نهاية السنة
315,099	-	

بناء على الحكم الصادر أعلاه في الدعوى رقم (1406 / 2012 إداري / 4) ، فقد قامت إدارة الشركة باتفاق مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بـ 315,099 ديناراً كويتياً واعتباره مخصص لم يعد له ضرورة .

(ج) لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها . إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية هو القيمة العادلة لكل فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه .
كما لا تتحفظ الشركة بأي رهن كضمان لأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى .

5- استثمار في شركة زميلة

يتمثل الاستثمار في شركة زميلة بما يلي :

البلوغ	البلغ	نسبة الملكية	اسم الشركة الرسمية	شركة تقسيم وإصلاح المباني	للت التجارة العامة
2016	2017	2016	2017	بلد القابس	الكويت
2,500	-	% 25	-	شركة تقسيم وإصلاح المباني	للت التجارة العامة

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي :

2016	2017	الرصيد في بداية السنة
-	2,500	الدفع لاستثمار في شركة زميلة
2,500	-	يستبعد شركة زميلة
-	(2,500)	الرصيد في نهاية السنة
2,500	-	

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ، قامت الشركة ببيع نسبة ملكيتها في الشركة الرسمية "شركة تقسيم وإصلاح المباني للتجارة العامة" بمبلغ 2,500 دينار كويتي إلى طرف غير ذي صلة ، والتي تم استلامها بتاريخ 18 أكتوبر 2017 .

6- ممتلكات ومدات

اثاث ومعدات مكتبية

45,283	
1,590	
<u>46,873</u>	
32,308	
(1,375)	
<u>77,806</u>	

التكلفة:
في 1 يناير 2016
إضافات
في 31 ديسمبر 2016
إضافات
استبعادات
في 31 ديسمبر 2017

40,536	
2,636	
<u>43,172</u>	
2,275	
(1,375)	
<u>44,072</u>	

الإستهلاك المترافق:
في 1 يناير 2016
المحمل على السنة
في 31 ديسمبر 2016
المحمل على السنة
المتعلق بالإستبعادات
في 31 ديسمبر 2017

3,701	
<u>33,734</u>	

صافي القيمة الدفترية:
في 31 ديسمبر 2016
في 31 ديسمبر 2017

<u>2016</u>	<u>2017</u>
6,096	38,941
750	750
15,456	13,893
2,725	2,725
25	1,218
<u>25,052</u>	<u>57,527</u>

7- داندون وأرصدة دائنة أخرى

данتو مقاولى الباطن (أ)
مصاريف مستحقة
إجازات موظفين مستحقة
دانتو توزيعات
المستحق إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

(أ) إن أرصدة دانتو مقاولى الباطن لا تحمل فوائد ويتم سدادها خلال متوسط فترة 90 يوم.

8- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

<u>2016</u>	<u>2017</u>
20,164	28,625
8,461	43,529
-	(2,659)
<u>28,625</u>	<u>69,495</u>

الرصيد في بداية السنة
المحمل على السنة
المدفوع خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة

9- رأس المال

يتكون رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 10,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد ، وجميع الأسهم نقدية (31 ديسمبر 2016 - يتكون رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 10,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد ، وجميع الأسهم نقدية).

10- احتياطي أجباري
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري ، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال . إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة.

11- احتياطي اختياري
وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة ، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية لمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة

12- إيرادات التشغيل

2016	2017
85,378	275,986
29,600	37,060
114,978	313,046

إيرادات عقود المقاولات
إيرادات التدريب

13- تكاليف التشغيل

2016	2017
69,912	147,676
23,680	29,648
93,592	177,324

تكاليف عقود المقاولات
تكاليف التدريب

14- مصاريف عمومية وإدارية

2016	2017
194,601	265,260
13,806	14,106
1,242	2,640
1,795	1,720
3,531	4,644
9,789	6,412
446	568
2,720	2,710
509	807
13,085	15,012
241,524	313,879

تكاليف الموظفين
إيجارات
قرطالية ومحظيات
صيانة واصلاحات
بريد وهاتف
مصاريف سفر
ضيافة
أتعاب مهنية
مصاريف بنكية
مصاريف متعددة

مزایا أفراد الادارة العليا

2016	2017
58,342	75,981
-	34,068
5,989	7,673
19,200	-
15,814	2,345
99,345	120,067

رواتب وأجرور
مكافأة نهاية الخدمة
إجازات
مكافآت
 أخرى

15- الجمعية العامة

وافت الجمعية العامة العادي لمساهمي الشركة المنعقدة بتاريخ 30 مايو 2017 على البيانات المالية للشركة لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 .

16- إدارة المخاطر المالية
تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتبادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد لدى البنوك ، الوديعة لأجل ، المدينين والدائنين ، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها آنفه . لا تستخدم الشركة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها .

مخاطر سعر الفائدة :
تعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفوائد لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة . إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها . لا تتعرض الشركة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر .

مخاطر الائتمان :
إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر . إن الموجودات المالية التي قد تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك ، وديعة لأجل والمدينين . إن النقد لدى البنوك والوديعة لأجل مودعين لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة . كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الدينون المشكوك في تحصيلها .

إن الحد الأعلى للتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج من عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد لدى البنوك ، الوديعة لأجل والمدينين .

مخاطر العملات الأجنبية :
إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية . تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تم بعملات غير الدينار الكويتي . ويمكن الشركة تخفيف خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعمليات لا تقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي . لا تتعرض الشركة حالياً بشكل جوهري لهذه المخاطر .

مخاطر السيولة :
تتتجزء مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية . ولإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتنقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، و تستثمر في الودائع البنكية مع تحطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الإحتفاظ بالاحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية مварبة ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية .

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية :

2017		المطلوبات المالية	
المجموع	أقل من سنة	دائنون وأرصدة دائنة أخرى	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
57,527	57,527		
2016		المطلوبات المالية	
المجموع	أقل من سنة	دائنون وأرصدة دائنة أخرى	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
25,052	25,052		

17- قياس القيمة العادلة
تمثل القيمة العادلة المبلغ المسكون استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحثة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس . يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية :

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام .
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي .

كما في 31 ديسمبر ، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية ، لتدفترت إدارة الشركة أن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير .

18- إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع المستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة الموارد المالية، والمحافظة على أو تعديل هيكل المثالي للموارد المالية يمكن للشركة تنظيم مبالغ التزكيات المدفوعة للمساهمين ، تخفيض رأس المال المدفوع ، إصدار أسهم جديدة ، بيع الموجودات لتخفيض الدين ، الحصول على قروض جديدة .

19- الارتباطات والأحداث المحتملة

أ - التزامات محتملة :

يوجد على الشركة كما في 31 ديسمبر التزامات محتملة هي كما يلي :

2016
58,315

2017
67,573

خطابات ضمان

إن خطابات الضمان مقدمة للشركة مقابل حجز وديعة لأجل - اوضاح (3) .

ب - موجودات محتملة :

بالإشارة إلى اوضاح (4) ، لم تقم الإدارة بتسجيل الفوائد القانونية والمتعلقة بالحكم الصادر بتاريخ 8 مايو 2016 والذي تم تقديره من قبل الإدارة بمبلغ 367,932 ديناراً كويتياً عن الفترة من 1 مارس 2012 حتى تاريخ البيانات المرفقة .

20- مطالبات والتزامات قضائية محتملة

توجد لدى الشركة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة ضد الغير ، والتي ليس بالامكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء . وفي رأي إدارة الشركة فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية للشركة .